عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر: الأسباب وطرق العلاج، دراسة مقارنة

ونيس فرج عبدالعال*

كلية العلوم الإدارية - قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

مقدمة

تأتي أهمية دراسة الموازنة العامة من كونها تعكس البرنامج الاقتصادي للحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت أهميتها كذلك في اقتصاديات الدول الصناعية، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية كأداة تنموية وتخطيطية ترتكز على الوسائل والآليات اللازمة لمراقبة ومتابعة الإنجازات ومعرفة العائد المتحقق من المصروفات.

والموازنة العامة بالمفهوم الحديث - والذي ساد بظهور النظرية الكينزية حيث ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واتسع نطاق نشاطها - لم تعد موازنة محايدة، مما جعل لها دورا جديدا ومُهماً وأصبح الاستعانة بالسياسات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة أمرا مطلوبا، كذلك تغيرت النظرة إلى الموازنة العامة للدولة وأصبح لها وظائف جديدة أهمها تأمين التوازن الاقتصادي بعد أن كانت قاصرة على التوازن الحسابي بين إيرادات الدولة ونفقاتها، وذلك بحسب المفهوم التقليدي في الفكر المالي والاقتصادي. ولقد أدى التطبيق العملي للسياسات الكينزية إلى نمو حجم ونسبة الإنفاق العام مع قصور نمو الموارد المالية لمقابلة الزيادة في الإنفاق العام وقد ظهر ذلك في استمرار العجز

* يشكر الباحث إدارة البحوث بجامعة الكويت على ما قدمته من عون ودعم.

في الموازنة العامة مما اضطر الدولة لتمويل هذا العجز عن طريق زيادة الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي والسحب من احتياطياتها المالية، والمبالغة في زيادة الإصدار النقدي والانغماس في دائرة الديون الخارجية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التطوريات التي طرأت على الموازنة العامة في الكويت ومصر، وتحليل أسباب العجز في الموازنة العامة وانعكاساته، كما تدرس الأساليب المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة.

وتأتي أهمية الدراسة المقارنة لحالة العجز في كل من الكويت ومصر من عدة نواحٍ. **أولا**: ظاهرة عجز الموازنة العامة في الكويت تعد ظاهرة جديدة على الاقتصاد الكويتي، ولم تظهر إلا مع بداية حقبة الثمانينات ونمو الإنفاق الحكومي بمعدلات عالية وانخفاض الإيرادات النفطية بصورة كبيرة أدت إلى ظهور عجز الموازنة لأول مرة في عام 81 / 1982، وذلك بعد أن استمرت الموازنة العامة في الكويت تحقق فائضا متزايدا سنة بعد أخرى. **ثانيا**: العجز في الموازنة العامة في مصر عجز مزمن وهيكلي ومتأصل لعقود طويلة فهو تعبير عن أحد مظاهر الاختلالات التي يعاني منها الاقتصادي المصري. لذلك فإن المقارنة تفيد في تحديد الأسباب والمصادر لصورتين مختلفتين للعجز إحداهما مفاجئة ولفترة محدودة بدأت مع بداية عقد الثمانينيات والثانية مزمنة استمرت وتنامت لعقود طويلة. **ثالثا**: الاقتصاد الكويتي يعتمد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل وتتضاءل معه كافة المصادر الأخرى، مما يجعله عرضة للتقلبات والتذبذبات الدورية عالميا على أسعار وإنتاج النفط، وبالتالي يرتبط العجز إرتباطا وثيقا بنمو الإيرادات النفطية، في الوقت الذي يتنامى فيه الإنفاق الحكومي. وفي المقابل يتميز الاقتصاد المصري بدرجة من التنوع في مصادر الدخل سواء السيادية أو الجارية والتحويلية. وبالتالي فإن عجز الموازنة كدالة في الإيرادات تبدو له خصائص مختلفة في الكويت عنها في مصر.

وتقوم منهجية الدراسة في هذا البحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي لمظاهر المشكلة وتطوراتها، كما أنها تعتمد على الأسلوب القياسي لدراسة محددات ظاهرة العجز من خلال أدوات التحليل الاقتصادي القياسي مما يكسب التحليل الصفة الكلية التي تجمع بين العرض والتحليل وإيجاد علاقات الربط الإحصائية بين متغيرات الظاهرة.

وينقسم البحث إلى خمسة أقسام. يقدم الجزء الأول منها تحليلا لتطور ظاهرة الإنفاق العام في كل من مصر والكويت وتحليل إلى أي مدى ساهم نمو الإنفاق الحكومي في إيجاد العجز وتناميه. كما يقيس هذا الجزء - في أسلوب قياسي رياضي - دوالّ الإنفاق الحكومي لتحديد أي العوامل التي تبدو أكثر أهمية في التأثير على نمو الإنفاق الحكومي. ويقدم الجزء الثاني تطور الإيرادات العامة في الكويت ومصر ويدرس العلاقة بينهما وبين الإنفاق الحكومي، كما يقدم قياسا لكفاءة السياسة المالية في البلدين وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الإيرادات الفعلية المحصَّلة والإيرادات الممكنة أو المتوقعة. ويفيد ذلك في تحديد الجهد الضريبي أو الطاقة الضريبية في كل من الكويت ومصر، وعلاقة ذلك بعجز الموازنة في كل منهما.

ثم يقدم الجزء الثالث نموَّ وتطور ظاهرة عجز الموازنة العامة في كل من مصر والكويت وعلاقته بباقي المتغيرات الاقتصادية. كما يدرس أسباب هذا العجز ومصادره. أما القسم الرابع من البحث فيقدم أسلوب مقترحا لمواجهة العجز في الكويت ومصر في إطار من تحديات التنمية والسياسات الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع. وأخيرا يقدم في القسم الخامس أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

1 - الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع. وقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم الإنفاق العام، إلا أن هذا الإنفاق شهد زيادة مستمرة في معظم دول العام حتى أصبحت هذه الزيادة ظاهرة تعرف باسم ظاهرة نمو الإنفاق العام. وقد ترتب على ذلك أن تناولت الكثير من الكتابات في السنوات الأخيرة هذه الظاهرة بالتحليل والدراسة وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية وخاصة دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة. وقد اكتسب

ذلك أهمية خاصة في الدول النامية، وبخاصة فيما يتعلق بأثرها على العجز في الموازنة العامة وبالتالي دراسة أولويات تخصيص الإنفاق العام وعلاقته بالمتغيرات التنموية المختلفة.

وتشير الإحصاءات الرسمية المنشورة إلى تزايد الأهمية النسبية للإنفاق العام، (جدول 1)، ويتضح ذلك فيما يلي:

1 - ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بالكويت بصفة مستمرة خلال الفترة 1971/70-1993/92. مسجلة معدل نمو سنوي 6٪[1]. وقد تذبذب معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي خلال الفترة المشار إليها: من 12.8٪ في سنة 1971/70 إلى 35,4٪ عام 1983/1982 ثم انخفض إلى 25٪ عام 1992/91.

2 - وعن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر، فقد سجلت زيادة سريعة من 23.6٪ عام 1971/70 إلى 84.1٪ في عام 1977/76 ثم انخفض إلى 53٪ في عام 1980/79 ثم إلى 48٪ عام 1993/92. وقد صاحب ذلك زيادة في معدل نمو الإنفاق العام خلال نفس الفترة بلغت حوالي 28٪ سنويا. كما سجل نصيب الفرد من الإنفاق العام زيادة سنوية بلغت 14.1٪.

وبالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول رقم (2) الأهمية النسبة للمكونات الرئيسة للإنفاق في كل من مصر والكويت خلال الفترة 1977/76-1993/92. ومنه نجد أنه رغم زيادة الانفاق العام في الكويت إلا أن هذه الزيادة كان أغلبها في النفقات الجارية والتي بلغت حوالي 71٪ من جملة الإنفاق العام في نهاية السبعينيات وزادت إلى 87٪ مع بداية التسعينيات. أما في مصر فإنه رغم تزايد الأنفاق العام في مجمله إلا أن هذه الزيادات وزعت بنصيب متساوٍ تقريبا بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري باستثناء عام 1993/92 والتي زادت قليلا عن 71٪ من جملة الإنفاق العام مقارنة بالنفقات الاستثمارية (بلغت النفقات الجارية في مصر خلال الثمانينيات حوالي 44٪ في المتوسط من جملة الإنفاق العام).

وتؤكد هذه البيانات بالنسبة للكويت أن انخفاض أسعار النفط وإيراداته قد أثر بالمرتبة الأولى على النفقات الرأسمالية، بينما كان أثره محدودا على الإنفاق الجاري.

جدول رقم (1)

تطور الإنفاق العام ((1992/91-1971/70)

(٪)

السنوات مؤشرات الإنفاق العام	71/70	77/76	80/79	83/82	84/83	93/92
الكويت						
- نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي.	25,2	35,9	42,4	56,9	58,3	67
- معدل نمو نصيب الفرد من الانفاق العام.	12,8	25,2	32,8	35,4	34,4	25
- معدل نمو الانفاق العام	14,3	33,1	41,4	11	(10)	(20)
مصر						
- نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي	23,6	84,1	53	61	67	48
- معدل نمو نصيب الفرد من الانفاق العام.	10,4	16	18,8	16,3	30	27,7
- معدل نمو الانفاق العام	13	18,8	22,5	19,05	32,9	31,2

المصدر: - بالنسبة للكويت حسبت المؤشرات باستخدام بيانات وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، إحصاءات الحسابات القومية (أعداد مختلفة)

- بيانات مصر، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي للبنك المركزي، (أعداد مختلفة).

ومن جدول (3) نجد أن الأجور والرواتب تساهم بالنسبة الكبرى في النفقات الجارية مما يعكس ارتفاع حجم العمالة في القطاع الحكومي، زادت نسبة الإنفاق على المرتبات والأجور من 24.6٪ من جملة المصروفات الحكومية بالكويت في عام 1985/84 إلى حوالي 31.2٪ في عام 1986/85 ثم إلى 43.1٪ عام 1989/88 ثم انخفضت قليلا إلى 41.6٪ عام 1990/89[2]. وبتفحص بنود الإنفاق العام في الموازنة العامة بمصر نجد أنه من بين أسباب زيادة الأنفاق الجاري - رغم تناقص الوزن النسبي لكل من الإنفاق على الدعم والدفاع - تزايد الإنفاق على فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

جدول رقم (2)

هيكل الإنفاق العام

(1993/92 - 1977/76)

(٪)

البيان	77 /76	79 /78	80 /79	81 /80	89 /88	93 /92
الكويت:						
- الانفاق الجاري	74,1	76,8	70,5	78	76	87
- الانفاق الاستثماري	35,9	33,2	29,5	22	24	13
- جملة الانفاق	100	100	100	100	100	100
مصر:						
- الانفاق الجاري	56,3	58,1	55,4	58,3	52,2	71,6
- الانفاق الاستثماري	43,7	41,9	44,6	41,7	47,8	28,4
- جملة الانفاق	100	100	100	100	100	100

المصدر: انظر مصدر الجدول رقم (1)

كذلك يوضح الجدول رقم (3) تطور الإنفاق العام الجاري في مصر خلال الفترة 1993/92-1983/82. ومنه يتضح بعض الحقائق التالية:

1 - زادت الاستخدامات الجارية بمعدل نمو سنوي ثابت أكبر من المتوسط العام (16٪ مقابل 14.7٪ سنويا الإجمالي الإنفاق العام) خلال الفترة المشار إليها.

2 - فاق معدل نمو الإنفاق على فوائد الدين العام كل معدلات نمو مكونات الإنفاق الجارية خلال ذات الفترة، حيث بلغ معدل النمو السنوي الثابت 28.1٪ يليه الإنفاق على الدعم (18.5٪) ثم أعباء المعاشات (18.3٪)، بينما يأتي الإنفاق على الدفاع في المركز الأخير حيث بلغ معدل النمو السنوي الثابت حوالي 9٪.

3 - رغم تراجع الوزن النسبي للدعم لسلع الاستهلاك من بين مكونات الإنفاق الجاري (من 18٪ في عام 1985/84 إلى 8.7٪ عام 1993/92 وبما يتفق ومطالبات صندوق النقد الدولي في سياساته التصحيحية)، فإن إلغاء دعم سلع الاستهلاك أو تخفيضه يمكن أن ينظر له، من زاويتين[3].

الأولى: أنواع السلع والخدمات التي تدعم أسعارها، حيث يجب التفريق بين دعم السلع الوسيطة كالوقود والكهرباء وخدمات النقل بما يحقق في النهاية زيادة في الطلب الكلي.

الثانية: أن دعم سلع الاستهلاك يعتبر قضية اجتماعية واقتصادية في آن واحد في ظل معدلات التضخم الحالية وضعف مرونة الجهاز الأنتاجي ونظام الأجور الحكومي السائد.

وبناء على ما سبق، وكخطوة تمهيدية لتحليل ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة في كل من مصر والكويت، فإن الباحث يقوم بدراسة أهم المحدِّدات أو العوامل التي سببت ازدياد معدل نمو الإنفاق الحكومي في كل منهما وذلك من خلال دراسة قياسية تطبيقية empirical study تتناول بناء نموذج قياسي يفسر علاقة الانحدار بين الإنفاق الحكومي كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة التي يتوقع أنها تؤثر في نمو الإنفاق الحكومي في كل من مصر والكويت.

طبقا للنظرية الاقتصادية فإن حجم ومعدل نمو الإنفاق الحكومي يمكن أن يتأثر بعدد من المحدَّدات الأساسية نوردها فيما يلي:

تأتي مجموعة من العوامل التي يطلق عليها «عوامل إدارية» في مقدمة المحدِّدات الأساسية لظاهرة نمو الإنفاق الحكومي[4]. وترتبط هذه العوامل بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة. فنتيجة لتوسع هذا الجهاز واستخدام الأساليب المتقدمة في الإدارة وتوسع الجهاز الإداري نتيجه لتطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة كنتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، زاد بذلك عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمضالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، وبالتالي زاد عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية الحكومية، واستدعى ذلك بالطبع زيادة نسبة الإنفاق على المرتبات والأجور إلى جملة الإنفاق العام الجاري[5].

فقد زادت نسبة الإنفاق على تعويضات الموظفين بالجهاز الإداري في الكويت (ويشمل الرواتب والأجور النقدية والمدفوعات العينية ومساهمة الحكومة في صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وهي جملة المصاريف المبينة في الباب الأول من الحسابات الختامية) زادت من حوالي 24.6٪ عام 1985/84 إلى حوالي 55٪ من جملة الإنفاق الحكومي الجاري عام 1989/88، 56٪ عام 1990/89. وفي مصر بلغت نسبة الأجور والرواتب في الجهاز الإداري الحكومي حوالي 29٪ عام 1985/84 زادت إلى حوالي 32.1٪ من الإنفاق الحكومي الجاري في أوائل التسعينيات[6].

جدول رقم (3)

تطور الإنفاق العام الجاري في مصر (القيمة بالمليون من الجنيهات)

البيان	1983/82		1985/84		1987/86		1988/87		1990/89		1992/91		1993/92		«معدل النمو* السنوي الثابت»٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
الاستخدامات الجارية منها:	8754,4	59,8	11354,5	62	11668,1	58	13745,3	59,6	18878	55,2	27702	69	44757	71,6	16
- الأجور	2444,1	17	3295	18	3865	19,3	4589,2	20	6064	17,7	8287	15,1	9980	16	3,5
- الدعم	204,4	1,4	2058,4	11,3	1746,1	8,7	1650,4	7,2	1927	5,7	4522	8,3	3880	6,2	18,5
- نفقات القوات المسلحة	1742	12	2397	13	1873,3	9,4	2061,1	8,9	3057	8,9	3869	7,1	4560	7,3	8,6
- فوائد الدين العام	951,9	6,5	1467,3	8	1843,3	5,2	2689,5	11,7	3657	10,7	14821	27,1	18126	29	28,1
- اعباء المعاشات	504,1	3,4	747,9	4,1	955,5	5	1074,4	4,7	1565	4,6	25921	4,7	3378	5,4	18,3
الوزن النسبي لمكونات الانفاق الجاري			100		100		100		100		100		100		
- الأجور	28		29		33		33,4		32		22		22,3		
- الدعم	2,2		18		15		12		10,3		12		8,7		
- الدفاع	20		21		16,1		15		16,2		10,3		10,2		
- فوائد الدين العام	11		13		15,8		19,6		19,4		39,3		40,5		
- اعباء المعاشات	5,8		6,6		8,2		7,8		8,3		6,9		7,5		
تحويلات راسمالية	1955,3	13,4	2057,7	11,3	3184,1	15	3513,6	15,2	5549	16,2	9604		7776		
إجمالي الاستخدامات العامة	14645,3		18277,2		20002,2		23058,9		34230		54735		62533		14,7

المصدر: بيانات الإنفاق من البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية، (أعداد مختلفة) عن وزارة المالية.

*** حيث معدلات النمو «الأسية» الثابتة بالمعادلة النصف لوغاريتمية التالية:** $L_n Y = a + bx + u$

حيث Y تشير إلى الإنفاق. X تشير إلى الزمن. b معدل النمو الأسي الثابت.

u خطأ الانحدار. a ثابت المعادلة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ازدياد ونمو الإنفاق الحكومي ارتبط بنمو مدفوعات وفوائد أقساط الدين العام المحلي والأجنبي. فقد تضاعف الإنفاق الحكومي فقط لخدمة فوائد الدين العام المحلي والخارجي في مصر ما بين 1982/81، 1987/86 (12%، 14% من الإنفاق الجاري على التوالي)، زاد إلى حوالي 51% من جملة النفقات الجارية الحكومية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

وقد شكل عبء خدمة الدين العام عامل ضغط على الإنفاق الحكومي في مصر، وقد امتد هذا الأثر في السنوات الأخيرة إلى البلاد العربية النفطية مثل السعودية والكويت في مواجهة عجز إيراداتها النفطية اعتمادا على سندات الدين العام[7].

كذلك أدى ازدياد الإنفاق على الدفاع والأمن إلى نمو الإنفاق الحكومي وبخاصة خلال العقدين الماضيين.

وتوضح البيانات المتاحة أن الإنفاق العسكري في مصر قد زاد من 26% من جملة الإنفاق الجاري في عام 1982/81 إلى 42% في عام 1985/84، ثم انخفض إلى 24.4% عام 1989/88 وأخيرا الى حوالي 15.4% من النفقات الجارية عام 1994/93.

وفي الكويت زاد الإنفاق على الدفاع من حوالي 17% في عام 1981 إلى 24.3% عام 1984 ثم حوالي 36% عام 1987. ثم زاد الإنفاق على الخدمات العامة والدفاع إلى حوالي 40% عام 1989/88، 66.5% عام 1992/91. وقد ساهمت الأزمة الكويتية/ العراقية في تضخم حجم النفقات على الدفاع والقوات المسلحة في الكويت خلال السنوات الأربع الأخيرة، مما جعل الإنفاق على الدفاع يحتل مركز الصدارة بين بنود الإنفاق الجاري الحكومي في الموازنة العامة للدولة في الكويت.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ساهم معدل نمو السكان في ازدياد حجم الإنفاق العام. فزيادة عدد السكان تتطلب زيادة الخدمات العامة المقدمة من المجتمع وازدياد الإنفاق الحكومي على مشروعات الخدمات العامة مثل مشروعات البنية الأساسية من مياه وإنارة وتليفونات وكهرباء ومواصلات كذلك ازدياد نمو الإنفاق الحكومي في مشروعات الرعاية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والإعلام والإسكان والتعليم.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول: إن هناك مجموعة من المحدّدات الأساسية التي تلعب دورها في تحديد معدلات نمو الإنفاق الحكومي، منها ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي، ومنها ما يتعلق بالنمو السكاني ومنها ما يتعلق باتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع الجهاز الإداري للدولة ومنها ما يتعلق بالآثار السلبية للصدمات المحلية والخارجية على الاقتصاد المحلي.

وسوف يقوم الباحث فيما يلي بقياس دالة الإنفاق الحكومي في الكويت وذلك لكل من مكونات الإنفاق الحكومي المختلفة بحسب التصنيف الوظيفي خلال الفترة 1992/91-1972/71.

ولذلك فقد جرى بناء واختبار النموذج القياسي الآتي:

$$GE = f(GDP, PoP, \ldots \text{etc}) \quad \ldots . (1)$$

حيث إن:

GE = الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية.

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

POP = عدد السكان.

ولغرض التقدير الإحصائي لهذه الدالة، فإنها توضع في الشكل «اللوغاريتمي» التالي:

$$L_n\, GE_{it} = \alpha + \beta_1 L_n\, GDP_t + \beta_2 L_n\, POP_t + \beta_3 L_n\, GE_{it-1} + U_t \quad \ldots . (2)$$

وقد أضيف المتغير (GE_{it-1}) أي الإنفاق الحكومي على القطاع (i) في الفترة السابقة، وذلك لاختبار ما إذا كانت دالة الإنفاق الحكومي لكل قطاع تخضع لعملية التكييف الجزئي Partial Adjustment، حيث يُفتَرض أن الإنفاق الحكومي يتسم بالاتساق الإنفاقي، أي أن الإنفاق على القطاع (i) في العام (t) يتأثر بالإنفاق الحكومي على نفس القطاع في العام (t-1).

ولذلك فإنه سيُجرى اختبار دالة إنفاق حكومي ديناميكية تحدد الميل الحدي للإنفاق الحكومي، وبذلك جرى إدخال تحويلة كويك Koyck Transformation في دالة الإنفاق الحكومي.

وسوف تستخدم التقديرات المتحصَّل عليها من النموذج (2) في قياس مدى انحراف الإنفاق الحكومي الفعلي في كل قطاع عن المتوقع أو الممكن. وقد يسهم ذلك في الحصول على مؤشرات مفيدة لواضعي السياسة الاقتصادية المسئولة عن علاج الموازنة العامة للدولة في كل من مصر والكويت.

ويسجل الجدول رقم (4) نتائج انحدار دوالّ الإنفاق الحكومي بالكويت.

جدول رقم (4)

نتائج انحدار دوال الإنفاق الحكومي للكويت*

الإنفاق	$\hat{\alpha}$	$\hat{\beta}_1$	$\hat{\beta}_2$	$\hat{\beta}_3$	R^{-2}	D. "h"
1- الانفاق الحكومي الاجمالي 71/ 1972 - 91/ 1992	4,222- (1,814-)	0,608 (4,626)	0,225 (1,067)	0,448 (4,076)	0,974	0,985
2- الانفاق على الصحة	9,720 (1,486)	0,395 (2,862)	1,174- (1,995-)	1,086 (5,438)	0,957	1,001
3- الانفاق على التعليم	3,722 (0,795)	0,227 (1,822)	0,421- (0,926-)	0,905 (4,491)	0,952	1,041
4- الانفاق على الاعلام	3,286 (0,429)	0,222 (0,924)	0,387- (0,511-)	0,542 (3,066)	0,832	0,819
5- الانفاق على الاسكان	7,694 (1,189)	0,307- (0,851-)	0,073 (0,131)	0,436 (1,949)	0,416	1,012
6- الانفاق على الاستملاكات العامة (76/ 77-90/ 1991)	2,521 (0,332)	1,423 (3,522)	0,863- (2,062-)	0,043- (0,206-)	0,55	0,781
7- الانفاق على المواصلات (76/ 77-90/ 1991)	2,171- (0,257-)	0,441 (1,336)	0,502- (4,323-)	0,845 (4,768)	0,892	1,141

* قيمة ت - الإحصائية بين الأقواس

يتضح من الجدول رقم (4) النتائج التالية:

1 - يفسِّر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان والإنفاق الحكومي في الفترة السابقة أكثر من 97% من التغيرات في إجمالي الإنفاق الحكومي بالكويت خلال الفترة 1992/91-1972/71. كما توضِّح النتائج أن الإنفاق الحكومي الإجمالي بالكويت قد تأثر بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الفترة السابقة أكثر من تأثره بالتغيرات في عدد السكان خلال فترة البحث، ويتضح ذلك من قيمة ت - الإحصائية.

2 – اختلفت أهمية تأثير المتغيرات المستقلة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة طبقا للأهمية النسبية لكل قطاع. ويتضح ذلك من معنوية العلاقة كما تظهرها قيمة ت – الإحصائية – يستثنى من ذلك الإنفاق على قطاع الإسكان والإنفاق الحكومي على الإعلام، فلم تكن العلاقة ذات معنوية إحصائية فضلا عن الإشارة «السالبة» الخطأ لمعامل المتغير، (B1,GDP).

3 – تظهر النتائج أن التغيرات في حجم السكان لم يكن لها تأثير ذو معنوية على الإنفاق الحكومي على كل بنود الإنفاق كما تظهرها قيمة ت – الإحصائية، ويستثنى من ذلك الإنفاق على قطاع الصحة حيث أن معامل المتغير (B2) يحمل الإشارة السالبة رغم معنوية العلاقة إحصائيا. وقد يفسر ذلك بأن التركيب السكاني بالكويت قد اختلف بصورة واضحة خلال فترة البحث. فبينما بلغ معدل نمو السكان الكويتيين ما بين 1970 و 1975 حوالي 36% بلغ معدل نمو غير الكويتيين، 34%. وقد اختلفت الصورة كثيرا بين 1975 و 1980. فمعدل نمو السكان الكويتيين لم يتعد 19% بينما معدل نمو السكان غير الكويتيين زاد عن 51%.. وقد حافظ الأخير على تقدمه خلال حقبة الثمانينيات.

4 – كما تؤكد النتائج أن دوال الإنفاق الحكومي المختلفة تخضع لعملية التكييف الجزئي Partial Adjustment Process. يستثنى من ذلك دالة الإنفاق الحكومي على الاستملاكات العامة خلال الفترة 1991/90-1977/76.

ومعامل كويك Koyck Coefficient كان معنويا بدرجة ثقة كبيرة (95% على الأقل في معظم الدوال). كما أن المعنوية الإحصائية للمتغير B3 (كما تظهرها قيمة ت – الإحصائية) تؤكد على أن الإنفاق الحكومي يتسم بالاتساق والنمطية في الإنفاق وتأثره بالإنفاق في العام الماضي، وأن اعتمادات الميزانية للمصروفات الحكومية تتأثر إلى حد كبير بالمصروفات الحكومية الفعلية في العام الماضي (t-1).

5 – وأخيرا فإن قيمة R^{-2} لكل نوع من أنواع الإنفاق الحكومي المختلفة فضلا عن الإنفاق الحكومي الإجمالي، كانت مرتفعة نسبيا ومعنويا. الإستثناء الوحيد كان في حالة الإنفاق الحكومي على الإسكان والاستملاكات العامة. كما أن إحصاء {h} والذي يختبر التسلسل الزمني Serial Correlation في حالة استخدام المتغير التابع المتباطىء كمتغير مستقل لا يشير إلى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي.

أما نتائج تحليل الانحدار لدالة الإنفاق الحكومي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1993/92-1980/79 فقد كانت على النحو التالي:

$$L_n\ GE = 4{,}317 + 0{,}540\ L_n\ GDP_t + 0.391\ L_n\ Pop + 0{,}470\ l_n\ GE_{t-1}$$

(1.965) (2.091) (2.431) (1.875)

$R^{-2} = 0.981$

{h} = 0,981

وتؤكد النتائج بالنسبة لمصر ما تتوقعه النظرية الاقتصادية من قوة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وكل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان وكذلك الإنفاق الحكومي في العام السابق. فالمتغيرات المستقلة الثلاثة حملت الإشارة المتوقعة وكانت معنوية عند درجة ثقة كبيرة كما يتضح من قيمة ت - الإحصائية وقيمة معامل التحديد (R^{-2}).

وقد استخدمت نتائج تحليل الانحدار لداول الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة في الكويت في قياس مدى انحراف الإنفاق الفعلي عن الإنفاق المتوقع خلال فترة التقدير (1992/91-1972/71).

وقد تم ذلك بتطبيق «المؤشر» التالي (Musgrave, 1989):

$$(GE_i / GDP) / (GE_i / GDP)^* \times 100 \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث إن (GEi/ GDP) تشير إلى نسبة الإنفاق الحكومي الفعلي على القطاع (i) إلى الناتج المحلي الإجمالي، (كما توضحها البيانات الفعلية التي استخدمت في تحليل الانحدار).

تشير $(GEi/GDP)^*$ إلى نسبة الإنفاق الحكومي المتوقع على نفس القطاع (i) إلى الناتج المحلي الإجمالي (كما توضحها النتائج المستمدة من الانحدار).

ويسجل الجدول رقم (5) مؤشر كفاءة السياسة الإنفاقية على القطاعات المختلفة.

ويُتوقع أن القيمة العالية لهذا المؤشر تشير إلى قدر أكبر من الإنفاق على القطاع المعني عما يكون متوقعا.

من النتائج المسجلة في الجدول نلاحظ ما يلي:

أ - زاد الإنفاق الفعلي عن المتوقع لكل القطاعات المسجلة في الجدول خلال الفترة الإجمالية 1992/91-1972/71. وقد سجل الإنفاق الحكومي على قطاع الإسكان وخدماته أكبر زيادة (19,5%) يليه قطاع الصحة (13%) ثم قطاع الإعلام (11%).

جدول رقم (5)

زيادة الإنفاق الحكومي الفعلي على المتوقع في الكويت

(٪)

الفترة	الصحة	التعليم	الإعلام	الإسكان	الاستملاكات العامة	المواصلات
81/80 - 72/71	6,3	9,1	4,8	26,8	5,5	–
92/91 - 82/81	19,2	4,8	17,2	12,6	3,5	10,6
متوسط الفترة: 92/91 - 72/71	13	7	11	19,5	4,5	5,3

ب - سجلت زيادة الإنفاق الفعلي عن المتوقع تذبذبا واضحا بين الفترتين، فبينما كانت هذه الزيادة حوالي 6,3٪ في الفترة 1981/80-1972/71 لقطاع الصحة، وصلت هذه الزيادة إلى 19,2٪ خلال الفترة الثانية 1992/91-1982/81. وقد لوحظ نفس النمط لقطاع الإعلام، فقد زاد الإنفاق الحكومي الفعلي على هذا القطاع من حوالي 5٪ في الفترة 1981/80-1972/71 إلى 17,2٪ في الفترة الثانية 1992/91-1982/81.

جـ - بينما نقصت زيادة الإنفاق الفعلي عن المتوقع بين الفترتين في قطاعات التعليم والإسكان والاستملاكات العامة، إلا أن هذه القطاعات قد سجلت زيادة في الإنفاق الحكومي الفعلي عن المتوقع خلال الفترة كلها.

بصفة عامة، تعطي هذه المؤشرات دلالة واضحة على نمط إنفاقي يكتسب «زخما» مع مرور الوقت كنتيجة لمجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية في الوقت الذي لاتنمو فيه الموارد بنفس القدر لتمويل هذه المستويات من الإنفاق مما ساهم في اضطراد نمو العجز في الموازنة الحكومية خلال عقد الثمانينات - كما سيأتي تحليله لاحقا.

ولم نستطع قياس مدى انحراف الإنفاق الحكومي الفعلي عن الإنفاق الحكومي المتوقع لبنود الإنفاق المختلفة في مصر وذلك لعدم تمكننا من الحصول على البيانات الكافية عن مكونات الإنفاق المختلفة ولسلسلة زمنية كافية.

3 - الإيرادات العامة:

قبل تحليل بنود الإيرادات العامة وبيان علاقتها بالإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ودراسة تطورها في كل من مصر والكويت، وبالتالي علاقتها بعجز الموازنة العامة، يلزم إيضاح عدة أمور:

1 - يجري اقتطاع 10٪ من إجمالي إيرادات الميزانية بالكويت لحساب احتياطي الأجيال القادمة إيمانا من الحكومة بعدالة توزيع عوائد الثروة النفطية بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة[8].

2 - لاتدرج في إيرادات الميزانية الإيرادات من إستثمارات الاحتياطي المالي للحكومة، الداخلية منها والخارجية، في الوقت الذي تُدرَج فيه استقطاعات احتياطي الأجيال القادمة وزيادات رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية ضمن بنود الإنفاق رغم أنها مدخرات وجهت لحسابات أخرى لكي تستثمر وتقع ضمن الاحتياطيات المالية للدولة.

3 - فيما يتعلق ببنود الإيراد العام في موازنة مصر نجد أنها تتضمن بعض البنود التي تكون أقرب إلى كونها موارد سيادية ورأسمالية مثل حصيلة (الـ 5٪ سندات حكومية) وذلك لأنها مفروضة بقوة القانون ويغلب عليها الطابع المنتظم. كذلك، عناصر الدَّين العام (القروض الداخلية والخارجية والتسهيلات الائتمانية) يصعب اعتبارها مصادر إيرادات حتى وإن اكتسبت صفة الانتظام، وذلك لأن الإدارة المالية تلجأ إليها كأسلوب استثنائي لتمويل العجز في الموازنة.

من هنا، كان من الضروري أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار عند تحديد مقدار العجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة وإيجاد تفسير مقبول فيما يتعلق باستبعاد وإضافة بعض البنود في الموازنة حتى تكون تقديرات العجز واقعية وبذلك يمكن وضع الأساليب الملائمة للعلاج. وهذا ما سيتناوله الجزء التالي من البحث.

ويوضح الجدول رقم (6) تطور الإيرادات الحكومية في كل من الكويت ومصر ومنه يتضح الحقائق التالية:

بالنسبة للكويت:

1 - سجلت الإيرادات الحكومية في أغلب الفترات المشار إليها معدلات نمو سالبة، تراوحت بين أقل معدل انخفاض في عام 1990/89 (5,8%) وأعلى معدل عام 1987/86 (26,2%).

2 – وفي المقابل حققت الإيرادات الحكومية أعلى معدل نمو في عام 1988/87 حيث زادت بنسبة 30,1٪. في المقابل، بلغ معدل النمو «الأسي» السنوي الثابت للإيرادات حوالي 30٪ سنويا مقابل 25,4% سنويا للإنفاق العام خلال السبعينات.

جدول رقم (6)

تطور الإيرادات الحكومية في الكويت ومصر (1993/92-1982/81)

السنة	الكويت		مصر	
	معدل النمو السنوي (٪)	نسبة الإيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	معدل النمو السنوي (٪)	نسبة الإيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)
82/81	–	42,7	–	41
83/82	13,5	41,9	–	44,1
84/83	22	50,5	14,5	47,6
85/84	13,6–	42,7	14,8	48,6
86/85	14,6–	36,4	16,6	52,1
87/86	26,6–	33,7	2,9	35,1
88/87	30,1	36,1	23,1	40,9
89/88	5,2	41,3	11,8	43,2
90/89	5,8–	41,9	10,4	45,1
91/90	13–	62	36,8	58,5
92/91	20,1	36,6	25,8	33,3
93/92	–	35	27,1	37,6

المصدر: بيانات الكويت حسبت باستخدام الإحصاءات المالية للحكومة، وزارة المالية – أما المؤشرات الخاصة بمصر فقد حسبت باستخدام بيانات البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية (أعداد مختلفة)، عن وزارة المالية.

3 - كما سجلت نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلات متذبذبة خلال الفترة ولم تتسم بنمط واحد في التغير. فبينما كانت هذه النسبة حوالي 43٪ في النصف الأول من الثمانينيات انخفضت قليلا إلى حوالي 38٪ في النصف الثاني من حقبة الثمانينيات.

وقد يرجع هذا التذبذب في معدلات نمو الإيرادات الحكومية ونسبة هذه الإيرادات للناتج المحلي الإجمالي إلى تذبذب مستوى الإيرادات النفطية، ولذلك تحتل الأخيرة أهمية كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة لدولة الكويت، فقد بلغت الإيرادات النفطية حوالي 88٪ من الإيرادات الحكومية بالكويت في عام 1988/87، وهي السنة التي حققت فيها الإيرادات الحكومية أعلى معدل نمو خلال الفترة المشار إليها في الجدول (30,1%). وفي عام 1990/89 حيث حققت الإيرادات الحكومية أقل معدل نمو (5,8%) انخفضت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الحكومية بمقدار 2٪ مقارنة بعام 1989/88. وهكذا نجد أن ازدياد أو انخفاض الإيرادات العامة مرتبط بازدياد أو انخفاض الإيرادات النفطية[9].

4 - وبالنسبة إلى مصر، تراوحت معدلات نمو الإيرادات العامة بين أقل معدل نمو في عام 1987/86 (2,9%) وأعلى معدل نمو في عام 1991/90 (36,8%). (انظر الجدول رقم 6).

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد اتسمت معدلات نمو الإيرادات من المصادر المختلفة بالتباين الواضح فيما بينها سواء في الكويت أو في مصر. فرغم توافر الموارد المالية في الكويت فقد ظلت محدودة وغير كافية لسد الفجوة بينها وبين تزايد الإنفاق العام وذلك لضعف أدوات السياسة المالية الأخرى كالضرائب والدين العام وتواضع الأنواع الأخرى من الضرائب مثل الضرائب الجمركية وغياب ضرائب الدخل.

ويمكن تأكيد ذلك من استعراض الإيرادات من المصادر الأخرى (غير البترولية) وبيان مدى مساهمتها خلال فترة الثمانينيات.

بشكل عام، تشير الإحصاءات الرسمية المنشورة إلى تواضع دور الإيرادات السيادية في الكويت بالنسبة لجملة الإيرادات الحكومية. ففي عام 1986/85 بلغت مساهمة الضرائب على صافي الدخل والأرباح (ضريبة الدخل من غير شركات النفط) حوالي 0,5٪، زادت إلى حوالي 1٪ فقط في عام 1987/86 ثم

تراجعت إلى 0,8٪ من جملة الإيرادات الحكومية في عام 1993/92[10]، أما الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية فقد زادت من 2,5٪ من الإيرادات الحكومية في عام 1986/85 إلى 2,8٪ في عام 1993/92، وقد سجلت الضرائب والرسوم على السلع والخدمات ورسوم القيد والتسجيل نفس المعدلات المتواضعة، ما بين 2,5٪ في عام 1986/85 وحوالي 3٪ من الإيرادات الحكومية في عام 1993/92.

وتؤكد هذه البيانات مرة أخرى على أهمية الإيرادات النفطية وانفرادها بالدور الأعظم في إيرادات الحكومة. فقد تراوحت هذه الأهمية النسبية ما بين 89٪ في عام 1986/85 و 91٪ في سنة 1990/89. . وكما سبق القول فإن هذه الإيرادات تخضع لتقلبات ظروف السوق العالمية في أسعار وكميات الإنتاج من النفط مما يجعل الإيرادات الحكومية بالموازنة العامة بالكويت عرضة هي الأخرى لظروف السوق العالمية وبالتالي تأثر عجز الموازنة بتأثيرات الصدمات الخارجية، وقد ألقى ذلك على الحكومة بالكويت مسئولية كبيرة تجاه منع أو تخفيف حدة هذه الآثار السلبية للصدمات المحلية والخارجية على الاقتصاد المحلي. وقد تجلت هذه المسئولية في تبنى برامج للإنفاق الحكومي من شأنها دعم الاستهلاك ودعم السلع الأولية في الصناعة، مما يعني استمرار نمو الإنفاق الحكومي بمعدلات مرتفعة بالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية.

وفي مصر نجد أن الإيرادات السيادية (الضرائب، الجمارك، الضرائب على الاستهلاك) قد حققت معدل نمو سنوي متوسط حوالي (14,4%) خلال الفترة /1990 89-1986/85 بينما حققت الإيرادات والتحويلات الجارية (فائض البترول وقناة السويس، فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وفائض هيئات ووحدات القطاع العام) معدل نمو لايزيد عن 7٪ خلال نفس الفترة. وهذا يمكن تفسيره بتأكيد السياسات المالية على استخدام الضرائب كأداة لتنمية الإيرادات السيادية. بلغت الزيادة في حصيلة الضرائب المباشرة حوالي 47% مقابل 31% في عام 1990/89. أما حصيلة الجمارك فقد زادت في عام 1991/90 بنسبة 12% مقابل 2,4٪ فقط في العام السابق. أما زيادة فائض البترول وقناة السويس فقد بلغت حوالي 138٪ في عام

1991/90 مقابل معدل نمو سالب في عام 1990/89 (-15%). أما فيما يتعلق بفوائض الهيئات الاقتصادية الأخرى وشركات القطاع العام فقد زادت ايراداتها بمعدلات متواضعة (9,8% في عام 1991/90 و 16٪ عام 1989/88 (جدول رقم 7).

ومن ناحية أخرى، فإن الناظر لبيانات الجدول رقم (8) يلاحظ بوضوح تباين الأهمية النسبية للإيراد الحكومي الجاري في الكويت خلال الفترة 1989/88-1993/92، حيث توضح البيانات أن الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات غير الضريبية. فقد تراوحت نسبتها إلى الإيراد الحكومي الجاري بين 97,3٪، 99٪ خلال الفترة المشار إليها. أما الضرائب، على اختلاف أنواعها فمازالت متواضعة جدا[11].

وباستثناء فترة الأزمة الكويتية/ العراقية نجد أن متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيراد الحكومي الجاري لم تتعد 2,3% خلال الفترة المشار إليها في الجدول بينما بلغ متوسط نسبة الإيرادات غير الضريبية حوالي 97,3٪ من جملة الإيراد الحكومي الجاري خلال الفترة نفسها.

ورغم تواضع نسبة الإيرادات الضريبية إلى جملة الإيراد الجاري إلا أن هناك تباينا واضحا بين مكونات الإيرادات الضريبية. وهذا ما يوضحه الارتفاع الطفيف في نسبة الضرائب الجمركية إلى الإيراد الجاري مقارنة بباقي أنواع الضرائب السيادية. يليها الضرائب على صافي الدخل والأرباح من غير شركات النفط.

وبإمعان النظر في بيانات الجدولين (7)، (8) نجد بعض الملاحظات الهامة والتي توضح الجهد الضريبي (الطاقة الضريبية) لكل من الكويت ومصر.

1 - تضاؤل الإيرادات الضريبية يُبرر ضعف الطاقة الضريبية في الكويت مقارنة بالطاقة الضريبية في مصر، حيث تمثل الحصيلة الضريبية الشطر الأكبر من إيرادات الموازنة العامة في مصر.

2 - غلبة الضرائب غير المباشرة على مجموعة الحصيلة الضريبية، رغم ازدياد الأهمية النسبية للضريبة غير المباشرة في مصر عنها في الكويت. ولايقابل ازدياد هيمنة الضرائب غير المباشرة انخفاض النصيب النسبي للضرائب المباشرة من الإيرادات الحكومية. وبينما ينطبق ذلك على حالة مصر إلا أنه لاينطبق على حالة الكويت للأسباب التي سبق ذكرها وهي ضعف الجهد الضريبي للدول النفطية ومن بينها الكويت لاعتمادها بشدة على الإيرادات النفطية.

3 - تعاظم أهمية الضرائب الجمركية بالمقارنة بباقي مكونات الإيرادات الضريبية في الكويت. فقد بلغ متوسط نسبة الضرائب الجمركية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 61٪ خلال الفترة 88/1989-92/1993، بينما بلغ هذا المتوسط خلال نفس الفترة في مصر حوالي 24,3٪.

جدول رقم (7)

المصادر الرئيسة للإيراد العام في الموازنة العامة في مصر

(1991/90-1986/85)

(القيمة من فئة مليون جنيه مصري)

البيان	86/85	87/86	88/87	89/88	90/89	91/90	92/91
الايرادات الجارية	12746,1	12728,3	13485	15625	17417	24551	34275
1- ايرادات سيادية	8475,6	9124,3	8458	10195	12112	15947	34372
منها:							
ضرائب	2940,7	3407,8	4249,7	4058	5303	7795	10710
جمارك	3904,4	2640	3040	2848	2917	3266	5404
ضرائب على الاستهلاك	1600	2134,5	2364,5	2407	2874	3373	5959
2- ايرادات وتحويلات جارية. منها:							
- فائض البترول وقناة السويس	1641	1037	1094	1453	1229	2923	5757
فائض وارباح شركات القطاع العام	189	244	244	284	386	424	1150
الايرادات الرأسمالية	2252,3	2771	5535	5642	6071	7579	6137
جملة الايراد العام	15061,4	15449	19020	21267	23488	32130	40412
- نسبة الايرادات الجارية الى اجمالي الايراد العام (٪)	85,0	82,4	71	73,5	74,2	76,4	84,8
- نسبة الضرائب الى الايرادات السيادية (٪)	35	37	50,2	39,8	43,8	31,8	83,9
- نسبة فائض البترول وقناة السويس الى الايرادات الجارية (٪)	13	8,1	8,1	9,3	7,1	11,9	16,8
- نسبة الجمارك الى الايرادات السيادية (٪)	37	29	36	28	24,1	20,5	22,2

المصدر: بيانات الإيرادات من البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، عن وزارة المالية.

جدول رقم (8)

الأهمية النسبية للإيراد الحكومي الجاري في الكويت

(1993/92-1989/88)

(٪)

البيان	89 /88	90 /89	91 /90	92 /91	93 /92
إيرادات ضريبية منها:	2,1	1,9	0,5	0,2	2,7
- ضرائب على صافي الدخل والأرباح من غير شركات النفط	0,3	0,3	0,1	0,1	0,4
- نقل الملكية	0,04	0,04	0,01	0,03	0,04
- السلع والخدمات والرخص لمزاولة النشاط	0,02	0,02	00,002	0,05	0,03
- الجمارك	1,3	1,1	0,3	0,004	2,5
إيرادات غير ضريبية منها:	97,9	98	99	99	97,3
- صافي الايرادات من بعض الأنشطة الحكومية (نقل ومواصلات)	1	0,9	2,7-	0,6-	0,7
- دخل الملكية*	94,5	96	101,9	96	94,5
- رسوم إدارية ومبيعات غير صناعية	2,4	1,3	0,3	3,7	2,1

*** تتضمن رسوم الامتياز من شركات النفط، الإيجار، دخل الاستثمار.**

المصدر: حسبت من بيانات الإحصاءات المالية للحكومة (أعداد مختلفة).

وبالإضافة إلى ما سبق فإنه للحصول على مؤشر تقريبي عن الطاقة الضريبية في كل من الكويت ومصر قام الباحث بتقدير دالة الانحدار الخطية التي صاغها Bahl، 1971 واستعملها Chelliah، 1977:

$$L_n\ T/Y = a + b_1\ L_n\ OY + b_2\ L_n\ NY + U \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث إن:

T/Y = نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

OY = الناتج المحلي الإجمالي من النفط.

NY = الناتج المحلي غير النفطي.

U = خطأ الانحدار.

وقد تم تقدير هذه العلاقة خلال الفترة 1972/71 - 1990/89[12] وكانت نتائج التقدير كالآتي:

الكويت:

$$L_n\ T/Y = -5.128 + 0.3412\ Ln\ Ny - 0.302\ L_n\ OY$$

(-2.504) (3.669) (-2.715)

$$R^{-2} = 0.725$$

مصر:

$$L_n\ T/Y = 3.057 - 0.453\ Ln\ Ny + 0.342\ L_n\ OY$$

(1.917) (4.512-) (2.776)

$$R^{-2} = 0.719$$

وقد استخدمت النتائج في قياس الطاقة الضريبية في كل من مصر والكويت كما تتنبأ بها دالة الانحدار الخطي لكل منها. أي أن هذا سيمثل الاستعمال المعتاد للطاقة الضريبية في الدولة إذا حصلت على تلك الكمية من الإيراد.

ويفيد قياس - وبالتالي مقارنة - الطاقة الضريبية في تفسير ضآلة أو ضعف حجم الجهد الضريبي، أي أن:

$$\varnothing T = (T/Y) / (T/Y)^{*} \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

$$0 \leqslant \varnothing T \leqslant 1$$

حيث إن:

$\varnothing T$ مؤشر الجهد الضريبي.

(T/Y) نسبة الضرائب المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي (وتمثل البيانات الفعلية المستخدمة في الانحدار).

$(T/Y)^{*}$ نسبة الضرائب الممكنة أو المتوقعة إلى الناتج المحلي الإجمالي (كما تتنبأ بها دالة الانحدار الخطي).

وإذا كان $\varnothing T$ = الواحد الصحيح يعني أن الجهد الضريبي في الدولة معقول ويمكن علاج مشاكلها المالية في مجالات الإنفاق والإيراد من خلال السياسات المالية التقليدية.

أما إذا كان $\varnothing T$ أكبر من الواحد الصحيح (أقل من الواحد الصحيح) فإن ذلك يعني أن الدولة محل الدراسة يوجد بها جهد ضريبي مرتفع (منخفض) وأن

مشاكلها المالية لا ترجع (ترجع إلى حدّ كبير) إلى قصور السياسة الضريبية وإنما إلى عوامل أخرى (ويمكن علاج تلك المشاكل من خلال تجنيب أوجه القصور في السياسة الضريبية).

ويسجل الجدول رقم (9) نتائج تقدير مؤشرات الجهد الضريبي كما تتنبأ بها دالة الانحدار السابقة، ويتضح ما يلي:

جدول رقم (9)

مؤشرات الجهد الضريبي في كل من مصر والكويت

الدولة	1974-71	1979-75	1984-80	1990-85
الكويت	0,7756	1,2570	0,9026	0,9017
مصر	1,3741	0,9504	1,2013	1,516

أ - يلاحظ من المؤشرات المقدرة في الجدول أن مؤشر الضريبة في مصر يزيد عن الواحد الصحيح في ثلاث فترات مما يعني أن الجهد الضريبي بها مرتفع خلال هذه الفترات. بينما انخفض المؤشر قليلا عن الواحد الصحيح خلال الفترة 1979-75.

ب - كما يلاحظ أن الجهد الضريبي في الكويت كان مرتفعا فقط خلال فترة النصف الثاني من السبعينات بينما كان منخفضا خلال الفترات الثلاث الباقية، مما يعني انخفاض الجهد الضريبي بالكويت ويعني بالتالي أن قصور السياسة الضريبية تقف في مصاف العوامل التي تسبب مشاكل مالية للدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة.

جـ - بصفة عامة زادت قيمة المؤشر في مصر عنه في الكويت خلال الفترة كلها 1971-1990 مما يعني ارتفاع الجهد الضريبي في مصر مقارنة بمثيله في الكويت.

د - إذا نظرنا للفترات التي انخفض فيها المؤشر عن الواحد الصحيح في الكويت، نجد أنه ينخفض بنسبة قليلة عن الواحد الصحيح مما يعني أنه أقرب للواحد خلال هذه الفترات مما يعني إمكانية استخدام أدوات السياسة المالية (بما

فيها الضرائب والعوامل الأخرى غير الضريبية) في علاج المشاكل المالية التي تواجه الكويت في مجال إيراداتها ونفقاتها الحكومية. وينطبق ذلك على الفترة التي انخفض فيها المؤشر في مصر، أي في الفترة 75-1979 حيث بلغت قيمته 009504.

هـ - وبصورة إجمالية نجد أن الانخفاض النسبي للجهد الضريبي في الكويت وارتفاعه في مصر يضع أمام المسئولين عن صناعة القرار في كلتا الدولتين أهمية تعبئة الموارد المحلية وتنوع مصادر الإيراد (وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط في حالة الكويت) من أجل تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منهما.

ومما لا شك فيه أن التفاوت الكبير بين نمو الإنفاق العام والإيرادات العامة في كل من مصر والكويت قد ظهر في النهاية في اتساع الهوة بين النفقات العامة الفعلية والإيرادات المحصَّلة واستمرار معدلات نمو العجز بالموازنة العامة للدولة.

وأخيرا، وقبل تحليل ودراسة تطور العجز وأسبابه في كل من مصر والكويت، يقوم الباحث بتقدير مدى التفاوت بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة في كل من مصر والكويت خلال الفترة 1981/80 - 1991/90 وذلك من خلال قياس العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات الحكومية والتغير النسبي في النفقات الحكومية لتحديد مدى وأهمية فجوة الإيراد/ الإنفاق الحكومي. وقد جرى ذلك القياس باستخدام هذه المعادلة البسيطة[13]:

$$(S) = \frac{R_t - R_{t-1}}{R_{t-1}} / \frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}} \qquad (6)$$

حيث (R) و (E) تعنيان الإيراد الحكومي، والإنفاق الحكومي على التوالي، (t) تعني الفترة الزمنية، و(t-1) تعني الفترة الزمنية السابقة مباشرة، و(S) تشير إلى مدى حساسية الإيرادات العامة للتغير للنفقات العامة.

وهنا نجد أنه إذا كانت قيمة:

ا > (S) تعني أن هناك فجوة بين نمو الإنفاق ونمو الإيراد مما يمهد لوجود اتجاه نحو زيادة عجز الموازنة العامة.

1 < (S) تعني أن فجوة الإنفاق/ الموارد تتجه نحو التقلص وبالتالي هناك فائض وإذا كانت الموازنة تعاني من عجز فإن قيمة المعامل (S) أكبر من الواحد الصحيح تشير إلى توجه السياسة المالية نحو القضاء على العجز.

1 = (S) تعني أن التغير النسبي في الإيرادات الحكومية مساوٍ للتغير النسبي في النفقات الحكومية. أما إذا كانت الموازنة تعاني من العجز في هذه الحالة فإن قيمة المعامل هنا تشير إلى ضرورة العمل خلال فترة زمنية معينة على زيادة قيمة هذا المعامل لكي تكون أكبر من الواحد الصحيح.

ويصور الجدول رقم (10) نتائج قياس معامل حساسية الإيرادات الحكومية للتغير في النفقات الحكومية خلال الفترة 1981/80 – 1991/90. ومن هذه النتائج نستطيع أن نلاحظ ما يلي:

أ - زادت قيمة معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات الحكومية في الكويت عن الواحد الصحيح في المتوسط خلال الفترة المشار إليها في الجدول (1.2225). مما يعني أن الوضع المالي في الموازنة العامة بالكويت – رغم وجود عجز بها خلال هذه الفترة – يتجه نحو القضاء على العجز عبر الزمن وأن موضوع عجز الموازنة لا يمثل مشكلة خطيرة في الكويت. (سيأتي تفصيل ذلك في جزء لاحق من هذا البحث).

ب - وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لمصر سجلت القيمة المقدرة لمعامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات قيمة أقل من الواحد الصحيح في المتوسط (0,8379) وإن تباينت خلال الفترة ما بين أقل قيمة في عام 1989/88 (-65,444) وأعلى قيمة في عام 1987/86 (2,8317).

جـ - تشير النتائج المسجلة لمعامل الحساسية للموازنة العامة في مصر إلى أن هناك فجوة موجودة ومتنامية بين نمو الإنفاق العام ونمو الإيراد العام خلال الفترة المشار إليها، وفي الكويت تشير النتائج إلى زيادة في التغير النسبي للإيرادات (15,2%) في المتوسط مقابل زيادة في التغير النسبي في الإنفاق (12,5%) خلال فترة العجز في الموازنة الحكومية. وإن كانت البيانات المتاحة حديثا تشير إلى انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي، بلغت حوالي 6,5% في عام 1991 زادت قليلا إلى 7.6% عام 1992 ثم عادت للانخفاض إلى حوالي 3,4% عام 1993 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، ص299).

جدول رقم (10)

تقدير معامل حساسية الإيرادات الحكومية للتغير في النفقات الحكومية في مصر والكويت (1991/90-1981/80)

السنة	الكويت			مصر		
	$\frac{R_t - R_{t-1}}{R_{t-1}}$	$\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}$	(S)	$\frac{R_t - R_{t-1}}{R_{t-1}}$	$\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}$	(S)
81 - 80	0,2392-	0,0903	2,9846-	0,1612-	0,1299	0,1410-
82 - 81	0,3566-	0,061	58,4590-	0,2198	0,2395	0,9177
83 - 82	0,1351-	0,1094	1,2349-	0,1221	0,1946	0,6274
84 -83	0,2203	0,0472-	4,6647-	0,1448	0,1083	1,3370
85-84	0,1356-	0,0410	3,3073-	0,1478	0,1260	1,1730
86-85	0,1456-	0,0396-	3,6768	0,1657	0,3287	0,5041
87-86	0,2619-	0,1000-	2,6190	0,0268	0,0101	2,8317
88-87	0,3009	0,0007-	429,758-	0,2307	0,3640	0,6338
89-88	0,0516	0,0674	0,7656	0,1178	0,0018-	65,4444-
90-89	0,0580-	0,0970	0,5979-	0,1035	0,0926-	1,1171-
91 -90	0,9155-	1,1453	0,7994-	0,3682	0,3687	0,9986
متوسط الفترة	0,1522	0,1245	1,2225	0,13525	0,1614	0,8379

وهكذا، نجد أن تباطؤ نمو الإيرادات العامة في كل من مصر والكويت عن مسايرة النمو الحادث في الإنفاق العام قد ساهم في اتساع الهوة نسبيا بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الكويت، واتساع هذه الهوة بشكل كبير في مصر.

ويلخص جدول (11) متوسط معدلات نمو الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي في كل من مصر والكويت خلال الفترة 1991/90-1971/70.

ومنه يتبين بطء نمو الإيرادات الحكومية في الكويت من حوالي 49٪ خلال فترة السبعينيات مقابل 33,6% لمصر خلال نفس الحقبة إلى معدل نمو سالب (-15,2%) في الثمانينيات بالنسبة للكويت و 13,5٪ لمصر.

وفي المقابل لم تتغير النفقات الحكومية في نفس الاتجاه، فهي وإن انخفضت فإنها قد سجلت معدلات انخفاض أقل من معدلات انخفاض الإيرادات الحكومية، نجد الإنفاق الحكومي قد انخفض من 29,1٪ إلى 12,5٪ فقط خلال الحقبتين. وفي مصر كان الفرق بين انخفاض الإيراد الحكومي والإنفاق الحكومي خلال الفترتين هو 10 و 5 نقاط على التوالي.

جدول رقم (11)

متوسط معدلات نمو الإيراد والإنفاق الحكومي في مصر والكويت

(٪)

البيان	1980/79 -1971/70		1991/90 -1981/80	
	الكويت	مصر	الكويت	مصر
الايراد الحكومي	48,8	33,6	15,2-	13,5
الانفاق الحكومي	29,1	21	12,5	16
نسبة الايراد العام الى الناتج المحلي الاجمالي	-	-	63,7	37,4

3 - عجز الموازنة العامة:

1-3 مفهوم العجز وقياسه:

يختلف مفهوم العجز في الموازنة العامة باختلاف الغرض من دراسته وقياساته وكذلك بمدى وفرة ودقة البيانات المتاحة والمستخدمة في قياس هذا العجز، إلا أن المفهوم الشائع هو زيادة إجمالي المصروفات العامة على إجمالي

الإيرادات العامة، وهو ما يعرف بالعجز المالي أو الشامل. وهذا العجز يُظهر مدى تقاعس أو قصور الإيرادات السيادية والتحويلية والرأسمالية عن الاستخدامات الجارية والرأسمالية في الموازنة العامة للدولة. ويفيد قياس العجز بهذا المفهوم في قياس الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ويفيد في استخلاص نتائج معينة بخصوص أداء السياسات المالية والسياسات التصحيحية (زكي، 1989).

2-3 تطور عجز الموازنة في مصر:

تصور البيانات الرسمية المتاحة تزايد وتنامي العجز في مصر. ويوضح ذلك نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي «المركب»، جدول (12). فقد زادت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 18,6٪ في المتوسط خلال النصف الثاني من السبعينيات إلى 22,6٪ مع بداية النصف الثاني من الثمانينيات ثم إلى 37,4٪ مع أوائل حقبة التسعينيات. وفي نفس الوقت نما العجز بمعدل سنوي ثابت خلال الفترة 1991/90-1976/75 حتى بلغ حوالي 24٪. إلا أن الوضع المالي يُظهر تحسنا خلال السنوات 91-1993، حيث انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي إلى 18٪ عام 1992/91 ثم إلى 7٪ عام 1993/92، كذلك انخفض معدل النمو السنوي في العجز إلى 7٪ عام 1992/91 ثم تحسن إلى -2,2٪ عام 1993/92. وقد يُبرز ذلك تبني الاقتصاد المصري لسياسات تصحيحية وكذلك برامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي في عام 1991.

جدول رقم (12)

مؤشرات عجز الموازنة العامة في مصر لسنوات مختارة

(٪)

السنوات	75 -79	1981 /80	1983 /82	1985 /84	1986 /85	1988 /87	1991 /90	1992 /91	1993 /92
نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي	18,6	19	23	22,6	36,8	33,5	37,4	18	7
معدل النمو السنوي	19	25	37	11,5	43	23,6	25,1	7	2,2-

المصدر: حسبت هذه النسب باستخدام بيانات البنك المركزي المصري (عن وزارة المالية)، التقرير السنوي، (أعداد مختلفة).

وعن تطور العجز في الموازنة الحكومية بالكويت فقد بدأ مع أوائل الثمانينيات عندما أظهرت الموازنة عجزاً لأول مرة في عام 1982/81 قدره 181,1 مليون دينار كويتي، وذلك باستخدام مفهوم العجز الرسمي[14].

إلا أن هذا التعريف للعجز يُظهِر مخصصات حساب احتياطي الأجيال القادمة وزيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية ضمن جانب المصروفات رغم أنها تمثل في حقيقة الأمر مدخرات جرى توجيهها لحسابات أخرى بغرض الاستثمار، كما أنه يستبعد من جانب الإيرادات إيراد استثمارات حساب الاحتياطي العام وحساب صندوق إحتياطي الأجيال القادمة، لذلك فإنه لايعبر عن حقيقة الوضع المالي للحكومة في الكويت. إلا أنه لمَّا كان هذا العجز يمثل أحد صور القياسات المستخدمة في العجز فإن البيانات الرسمية المتاحة تظهر عجزا «رسميا» مستمرا ومتناميا في موازنة الحكومة بالكويت خلال حقبة الثمانينيات.

فقد أظهرت الحسابات الختامية للدولة أن العجز (باستثناء سنة الغزو) قد سجل معدلا للنمو في سنة 1983/82 يصل إلى حوالي 417٪، حيث بلغت قيمته 936 مليون دينار بزيادة قدرها 755 مليون دينار عن قيمة العجز في سنة 1982/81. وخلال فترة الثمانينيات بلغ معدل نمو العجز أقصى نسبة انخفاض له في عام 1988/87 حيث وصل إلى 40٪. (انظر جدول رقم 13). ثم زاد بصورة كبيرة جدا في سنة الغزو ليصل إلى 7368 مليون دينار بمعدل نمو حوالي 459٪. ثم تحسن الوضع نسبيا في عام 1992/91 حيث انخفض العجز بحوالي 26٪.

جدول رقم (13)

تطور العجز الرسمي بالموازنة في الكويت (1992/91-1982/81)

السنوات	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	89/88	90/89	91/90	92/91
قيمة العجز بفئة مليون دينار - بالأسعار الجارية	181	639,4	196	765	1025,3	1302,3	870	868	1319	7368,2	5436
معدل النمو السنوي(٪)	-	417,3	79,1-	290,3	34	27	40,1-	11,3	52	458,6	26,2-

المصدر: بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، (أعداد مختلفة).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عند الأخذ بمفهوم العجز الإجمالي نجد أن العجز الرسمي يتلاشى ويتحول إلى فائض، مسجلا أعلى معدل نمو له في سنة 1986/85 (150%) بينما بلغ أقصى انخفاض في معدله عام 1987/86 حيث انخفض بنسبة 61٪[15].

وبتحليل علاقة العجز ببعض المؤشرات الاقتصادية في الكويت يتضح أن نسبة العجز إلى الإيرادات الحكومية قد سجلت أعلى قيم مقارنة بنسبته إلى النفقات الحكومية في كل سنوات الفترة (ماعدا عامي 92 و 1993). وهذا يؤكد على استمرار العجز وقصور الإيرادات الحكومية عن تغطية النفقات الحكومية، وأن الإيرادات الحكومية تحتاج إلى موارد مالية إضافية حتى يمكن مواجهة النفقات الحكومية (جدول 14).

جدول رقم (14)

علاقة العجز ببعض المؤشرات الاقتصادية في الكويت (1991/90-1982/81)

السنة	الإيرادات الحكومية	النفقات الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي (٪)
1982 /81	6,1	5,7	2,6
1983 /82	36	26,5	15,1
1984 /83	6,2	5,8	3,2
1985 /84	27,9	21,8	11,9
1986 /85	43,7	30,4	15,9
1987 /86	75,2	42,9	25
1988 /87	34,6	25,7	12,5
1989 /88	36,6	26,8	15
1990 /89	59,1	37,2	18,5
1991 /90	268,9*	96,4	138,3
1992	12	111	99,01
1993	35	58	23,22

المصدر: للسنوات من 81[1982 حتى 1991/90 حسبت هذه النسب باستخدام بيانات بنك الكويت المركزي، التقرير السنوي، 1993. السنتان 1992 و 1993 أخذت بياناتهما من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، ص 299-301.

3-3 أسباب عجز الموازنة:

يتضح مما سبق أن عددا من الأسباب قد ساهمت في ظهور عجز الموازنة بالكويت خلال حقبة الثمانينيات. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب، بل وأهمها، ارتباط الإنفاق الحكومي بالإيرادات النفطية. فزيادة هذه الإيرادات بصورة هائلة - خاصة في فترة السبعينيات - قد صاحبه نمو كبير في الإنفاق الحكومي، وعندما بدأت الإيرادات في الانخفاض خلال الثمانينيات، لم ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس النسبة بل استمر ينمو بمعدلات كبيرة، وحتى عندما انخفض الإنفاق

الحكومي كان ذلك بمعدلات أقل من معدلات انخفاض الإيرادات النفطية، وذلك يعكس حقيقة الوضع في الموازنة العامة لدولة الكويت، فزيادة الإيرادات الحكومية مرتبطة بزيادة إيرادات النفط وزيادة الإنفاق الحكومي مرهونة بزيادة الإيرادات، أما انخفاض الإنفاق الحكومي فتحدده مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية التي شكلت ذلك النمط والسلوك الانفاقي «الزخمي» خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. وذلك يعني أن الوضع المالي للحكومة يحدّ كثيرا من تزايد حجم الإنفاق الحكومي بينما تلعب عوامل أخرى غير مالية دورها في الحدّ من انخفاض الإنفاق الحكومي.

إن تحليل أسباب العجز في الموازنة لابد أن يقترن بتحليل ودراسة مصادر هذا العجز وبيان أي العمليات تعتبر مسئولة بدرجة كبيرة عن تحقيقه. ولتحقيق هذا الهدف فقد قُسِّم العجز في الموازنة إلى ثلاثة أنواع. العجز الكلي والعجز الجاري والعجز الرأسمالي. ويفيد هذا التقسيم في تحديد مصادر عجز الموازنة في مصر والكويت وذلك في إطار من متطلبات وتحديات التنمية، وذلك من خلال التركيز على أداء الوسائل والآليات اللازمة لمراقبة ومتابعة الإنجازات والوقوف على العائد المتحقق من المصروفات.

ويصور الجدول رقم (15) مصادر العجز في كل من الكويت ومصر ومنه يتضح:

أ - تعتبر الموازنة الرأسمالية مصدر العجز في كل من الكويت ومصر خلال الفترة المشار إليها في الجدول.

ب - لعب الإنفاق على استملاك الأراضي دوراً كبيراً في ازدياد الإنفاق الحكومي بالكويت، حيث تقوم الحكومة بشراء الأراضي من المواطنين بأسعار أعلى من قيمتها السوقية وإعادة بيعها بأسعار رمزية لتشجيع بناء المساكن في المناطق المخصصة.

جـ - حققت الموازنة الجارية في الكويت فائضا بلغت نسبته حوالي 124٪ من الموازنة الرأسمالية خلال الفترة كلها. كما يلاحظ أنه عندما تحقق عجز في الموازنة الجارية خلال سنوات 1991/90، 1992/91 انخفضت نسبة العجز الرأسمالي إلى العجز الكلي.

د - احتل عجز الموازنة الرأسمالية في مصر أهمية كبيرة مقارنة بعجز الموازنة الجارية، تراوحت بين 85٪ من العجز الكلي في سنة 1989/88 و 129% سنة 1993/92.

ولعل الباحث في دراسة أسباب ومصادر عجز الموازنة في كل من مصر والكويت يمكن أن يلحظ مدى حرج وصعوبة موقف السياسة المالية سواء تعلق ذلك باتخاذ تدابير من شأنها كبح جماح الإنفاق الحكومي (بما يترتب عليه من آثار سلبية على النطاق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) أو مواءمة الإنفاق الجاري والاستثماري للموارد المنتظمة الجارية والرأسمالية، والعمل على تدبير الموارد اللازمة لتمويل العجز.

ويمكن التدليل على ذلك من استقراء بعض المؤشرات، والتي من بينها تزايد أعباء التمويل الخارجي والمحلي للعجز. ففي مصر بلغ معدل نمو مدفوعات فوائد الدين العام حوالي 28٪ مقابل 11% للناتج المحلي خلال حقبة الثمانينيات[16].

فطبقا للإحصاءات الرسمية المنشورة، بلغ متوسط نسبة الدين العام المدني الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 44٪ خلال الفترة 1983/82-1991/90 في مصر، بينما بلغت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات حوالي 23٪ في المتوسط خلال نفس الفترة. وفي 1992/91-1993/92 ارتفعت هذه النسبة إلى 82,5٪ كما تشير الإحصاءات أيضاً إلى تزايد نسبة إجمالي مدفوعات أقساط وفوائد القروض والالتزامات إلى عجز الموازنة من 37,3٪ عام 1983/82 إلى حوالي 47٪ عام 1987/86 ثم حوالي 82,5٪ عام 1994/93[17].

وفي الكويت زادت نسبة العجز «الرسمي» إلى الصادرات من حوالي 4% مع بداية ظهور العجز في الموازنة العامة للحكومة إلى حوالي 43% في أوائل التسعينيات[18].

4-3 تمويل عجز الموازنة العامة:

تشير التقارير إلى أن عجز الموازنة في الكويت خلال حقبة الثمانينيات كان في حدود أمكن التحكم فيها نسبياً كما أمكن تمويلها من خلال عوائد استثمار الاحتياطي العام والسحب من حساب هذا الاحتياطي وتسييل أصول الاستثمارات الحكومية والإيرادات المتحصلة من إصدارات أدوات الدين العام المستحدثة عام 1987[19]. وقد زاد من حدة المشكلة ماترتب على الغزو العراقي من تدمير ونهب لعناصر الإنتاج المحلية إلى الحد الذي أصبح معه حجم العجز في الموازنة العامة يمثل مشكلة تمويلية إلى جانب كونه خللا في الميزانية له انعكاسات سلبية على أداء الاقتصادي الوطني.

وبصفة عامة فإن الأثر الأكبر لتمويل العجز من تسييل أصول الاستثمارات الحكومية تمثَّل في تآكل هذه الأصول. وقد قدرت بعض الدراسات حجم الاستثمارات الخارجية التي حدث استنزافها بحوالي 15 مليار دينار حتى عام 1993/92[20]، كما قدرت هذه الدراسة ازدياد انهيار الاستثمارات الكويتية في الخارج بحوالي 5 مليارات دولار في اسبانيا وحدها وهي تمثل جزءاً من خسائر تبلغ 83 مليار دولار حتى موازنة 1994/93. بالإضافة إلى ذلك انتهجت الكويت في نوفمبر 1987 إصدار سندات الدين العام وأذون الحزانة وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة وامتصاص فائض السيولة المحلية ووقف استنزاف الاحتياطيات واستثماراتها. إلا أن التطبيق العملي لهذا الأسلوب في الكويت نتج عنه عدد من الآثار: منها ازدياد مديونية الحكومة، والتي وصلت إلى حوالي عشرة مليارات دينار، منها أكثر من ملياري دينار على شكل أذونات وسندات خزانة حصلت عليها الحكومة من السوق المحلية[21]، كما ازداد تآكل جزء كبير من الاستثمارات الخارجية وصل - في أقل تقدير لها - إلى حوالي 15 مليار دينار حتى عام /1994 93. كما أنها لم توقف نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج. فطبقا لإحصاءات البنك المركزي، في نهاية الثمانينيات استمر نزوح الأموال للخارج بسبب ارتفاع معدلات العائد في الخارج نسبة إلى الدينار. كما أنه وبسبب زيادة حجم الدين العام للحكومة وتواضع سعر الفائدة التي تطرح بها هذه السندات، فإن القطاع

الخاص يفضل استثمار أمواله في أصول مادية أو مالية أخرى تدر عائداً أفضل، ولذلك فإن الحكومة عادة ماتصدر هذه السندات (في شكل أذون خزانة) وتفرض على البنك المركزي شراءها، وهنا يقوم البنك المركزي بإصدار كمية من النقود مساوية لقيمة تلك السندات وبذلك يزيد عرض النقود في الاقتصاد القومي، مما يخلق ضغطا على السياسة النقدية وهيكل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم[22].

جدول رقم (15)

مصادر العجز في الموازنة العامة في كل من الكويت ومصر

(1985/84 - 1982/81)، 1989/88 - 1993/92)

السنوات	الكويت (بفئة مليون دينار)					مصر (بفئة مليون جنيه مصري)				
	الفائض (العجز) الكلي (أ)	الفائض (العجز) الجاري (ب)		الفائض (العجز) الرأسمالي (جـ)		الفائض (العجز) الكلي (أ)	الفائض (العجز) الجاري (ب)		الفائض (العجز) الرأسمالي	
			٪		٪			٪		٪
1982/81	1787	2754	154	(967)	(54)	(2526)	742	21	(4268)	(121)
1983/82	1067	2099	197	(1032)	(97)	(4841)	(61)	(1,2)	(4780)	98,7
1984/83	1498	2446	163	(949)	(62)	(5012)	82	1,6	(5095)	(101,6)
1985/84	749	1708	228	(959)	(128)	(5400)	182	3,4	(5584)	(102,4)
1989/88	2216	2870	130	(654)	(30)	(12122)	(1807)	(15)	(10226)	(85)
1990/89	2772	3422	134	(660)	(24)	(10742)	(1461)	(14)	(9381)	(86)
1991/90	(5262)	(2771)	(70)	(1592)	(20)	(10028)	(806)	(8)	(9222)	(92)
1992/91	(3448,4)	(2902,4)	(84)	(547)	(16)	(9323)	1572	17	(10896)	(117)
1993/92	324,8	820,9	256	(506,1)	(156)	(9144)	2622	29	(11776)	(129)

المصدر: بيانات الكويت: الإحصاءات المالية للحكومة (1987، 1994). بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، 92-1994.

بيانات مصر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، (أعداد مختلفة).

وفي مصر، احتلت المصادر الخارجية مركز الصدارة من حيث أهميتها النسبية حتى نهاية الثمانينيات في تمويل عجز الموازنة. فقد فاق معدل نمو فوائد الدين العام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينيات، حيث بلغ معدل النمو للفوائد ما يزيد عن 29% بينما لم يتعد معدل نمو الناتج عن 11%. ويصور الجدول رقم (16) تطور الأهمية النسبية لمصادر تمويل العجز في الموازنة الحكومية بمصر خلال الفترة 1987/86 – 1994/93.

جدول رقم (16)

تطور الأهمية النسبية لمصادر تمويل العجز في الموازنة في مصر (1994/93 - 1987/86)

(٪)

مصادر تمويل العجز	87 /86	88 /87	89 /88	90 /89	91 /90	92 /91	93 /92	94 /93
- التمويل الخارجي	41,8	39	29,7	28,8	28,5	22	24,5	28,2
- الأوعية الادخارية المحلية	26,1	17	27,8	18,1	29,2	32,8	49,7	56,6
- الجهاز المصرفي	26,6	35	39,2	51,6	38,7	43,8	25,1	14,9

المصدر: حسبت هذه النسب من بيانات البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد 46 ، 1993، ص245.

يتضح من المؤشرات الواردة بالجدول ما يلي:

أ - تناقص نسبة التمويل الخارجي (التسهيلات الائتمانية) للعجز الكلي خلال الفترة 1987/86 – 1992/91 وإن بدأ يزداد زيادات طفيفة بعدها وصلت إلى 28,2% عام 1994/93.

ب - منذ أوائل التسعينيات بدأ يقل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية الخارجية في تمويل عجز الموازنة، وفي المقابل ازداد التوجه نحو تعبئة الموارد المحلية.

جـ - ازداد التجاء الحكومة إلى الجهاز المصرفي لتغطية نسبة كبيرة من العجز الكلي، وصلت إلى أعلى معدل له في موازنة 1990/89 (52%) وانخفضت كثيرا في موازنة 1994/93 (15%). ويوضح ذلك أنه مع بداية التسعينيات ازداد الاعتماد في تمويل الجزء الأكبر من العجز الكلي على موارد محلية «حقيقية» دون الالتجاء إلى الجهاز المصرفي، وذلك تجنبا للآثار التضخمية. ويتضح ذلك من نسبة التمويل من الأوعية الادخارية المحلية إلى العجز الكلي، فقد ازدادت من 29% في موازنة 1991/90 إلى حوالي 57% في موازنة 1994/93.

ورغم مساهمة أذون الخزانة في استقرار سعر صرف الجنيه المصري وامتصاص فائض السيولة المحلية إلى جانب دورها التمويلي «قصير الأجل» لعجز الموازنة، فإنها تسببت في تضخم مشكلة خدمة الدين المحلي العام، حيث بلغ معدل نموها «الأسي» الثابت حوالي 28% سنويا خلال فترة الثمانينيات وحتى عام

1994/93. كما كان لها أثرها السلبي على الاستثمار في الأوعية الادخارية الأخرى بسبب ارتفاع معدل العائد على هذه الأذون مقارنة بالمعدلات على الأوعية الادخارية الأخرى. وأخيرا - وليس بآخر - تأثيرها على سلوك المستثمر في القطاع الخاص[23].

4 - مواجهة العجز في الموازنة، أسلوب مقترح:

أوضحت دراسة وتحليل ظاهرة عجز الموازنة، تطورها وأسبابها ومصادرها، في كل من الكويت ومصر أنها ترتبط بشكل كبير بمجموعة من الاختلالات. لذلك فإن أي أسلوب لمواجهة مشكلة العجز لا بد أن يكون في إطار هذه الاختلالات. كما يختلف هذا الأسلوب في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل خاصة إذا ما أصبح العجز مزمنا ومتأصلا كما هو الحال في الاقتصاد المصري. ولما كان العجز هو نتاج تفاعل قوتين تعملان في اتجاهين متضادين: الإيرادات والنفقات، فإن علاج العجز ببساطة يتضمن التعامل مع هاتين القوتين. وتنحصر حدود العلاج - في الأجل القصير - في مسألة تدبير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الزائد وبالتالي تغطية العجز. ويبدو هذا صحيحا في حالة عجز الموازنة الحكومية في الكويت حيث إنه لم يمثل مشكلة مالية «حادة» وبالتالي فإن أي زيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع في الأسعار أو زيادة في حصة الإنتاج ستؤدي إلى إنهاء المشكلة وعلاج العجز. إلا أن الأمر لم يعد بهذه البساطة، على الأقل في الأجل الطويل.

وعلى ذلك فإن مواجهة العجز في الموازنة العامة بالدولة - في الأجل الطويل - تسير في اتجاهين، يتناول الأول جانب الإيرادات بينما يتناول الجانب الثاني الإنفاق.

4-1 جانب الإيرادات:

لما كان عجز الموازنة الحكومية بالكويت حديث العهد، حيث بدأ ظهوره في أوائل الثمانينيات بعد أن كانت موازنة فائض لفترة زمنية طويلة وجاء ظهوره نتيجة لتقاعس الإيرادات النفطية عن مجاراة النفقات الحكومية وأسلوب إعداد الموازنة الذي يستبعد إيراد الاستثمارات من جانب الإيراد وإدراج حساب احتياطي الأجيال القادمة وزيادة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية ضمن جانب الإنفاق.

إلا أن الأخذ بمقاييس أخرى للعجز يُظهِر أن هناك فائضاً وليس عجزاً. كما أن البحث في مصادر العجز أظهر أنه يكمن في الموازنة الاستثمارية وليس في الموازنة الجارية، والتي تحقق فائضا.

وفيما يتعلق بجانب الإيرادات تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

1 - كان لاعتماد الكويت على النفط كمصدر وحيد للدخل أن التقلب في إيراداته يعتبر السبب الأول في تناقص نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن تنويع مصادر دخلها سيؤدي بالتأكيد إلى استقرار هذه الإيرادات وسيساعد على علاج العجز في موازنتها العامة، ويكون ذلك من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية مع عدم الإضرار بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار. وقد أوضحت النتائج أن الاقتصاد الكويتي يتميز بجهد ضريبي منخفض أي أن الضرائب المتحققة أقل من الطاقة الضريبية الممكنة، وهذا يؤكد أن المشاكل المالية - تعود إلى حد كبير - إلى قصور السياسة الضريبية. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة لتطوير فلسفة السياسة الضريبية وذلك في إطار تعظيم حصيلة الموارد السيادية وإعادة الهيكلة بتنظيم العلاقة النسبية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من ناحية وبين مكونات الضرائب المباشرة نفسها.

ويعتبر تطوير النظام الضريبي والارتفاع به إلى المستوى الذي يمكنه من تعبئة الموارد من المهام التي تعالج تضاؤل الحصيلة من الضرائب في الكويت ومساهمتها في تمويل الإنفاق الحكومي. إلا أنه يلزم مراعاة عدة معايير عند صياغة وتطوير نظام ضريبي في الكويت ومصر. من بين هذه المعايير:

أ - رفع كفاءة النظام الضريبي من خلال تقوية وزيادة الطاقة الضريبية ومراعاة الشمولية في هذه الطاقة للدخول وكافة الأرباح والإيرادات.

ب - ترشيد استخدام الموارد الضريبية.

جـ - عدم إضرار السياسة الضريبية بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار.

د - العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بحسب القدرة على الدفع، وهذا يعني أن تكون الضرائب تصاعدية من حيث حجم ومعدل الضريبة، ويأتي مع ذلك ضرورة توافر الشعور القومي بضرورة المساهمة الاجتماعية في تحمل أعباء الضريبة ومحاربة التهرب الضريبي.

2 – يأتي كذلك – من الطرق التي يمكنها تحقيق هدف تنويع الدخل – زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. فمازالت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الكويت منخفضة، ولم تتعد 5,5% عام 1980 زادت إلى 11,6% عام 1990. ولم تتعد هذه النسبة في مصر 18% عام 1990[24].

3 – تشجيع دور القطاع الخاص بما يوفر فرصا استثمارية تساهم في تشجيع رؤوس الأموال في الخارج على العودة، وذلك كأحد السبل المتاحة لحماية وترشيد الاستثمارات الخارجية.

4 – ترشيد توجيه حصيلة الدين العام نحو تمويل الاستثمارات المنتجة بما يزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبذلك يمكن لفوائض هذه الاستثمارات أن تساهم في سداد فوائد وأقساط أصل الدين. كما يستلزم أيضا تحقيق التوازن بين اعتبارات الدين العام وتأثيره على القطاع الخاص، أي تستخدم معدلات الفائدة على سندات الدين العام بما يكفل جذب المدخرات. وأيضا تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات بما يكسب هذه السندات الثقة وتوفير بعض المزايا القانونية والضريبية.

5 – يأتي دعم طاقة الدولة الضريبية بين أهم ما يجب أن تهدف إليه السياسة المالية في مصر. فقد أظهر قياس الجهد الضريبي في مصر ارتفاع ذلك الجهد خلال الفترة 71-1974، 80-1984، 85-1990 (جدول 9). مما يعني أن المشاكل التي تواجه مالية الدولة لا ترجع إلى قصور السياسة الضريبية، بل إلى عوامل أخرى، ومع ذلك تستمر جهود الدولة في ازدياد معدلات الضرائب وارتفاعها بشكل يسبب ضررا كبيرا لحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار. والحل يكون من خلال دعم الطاقة الضريبية عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخل والمجالات والمواقع الممكنة. فقد أغفل المشرع إلى حد كبير ما يتعلق بالحدود القصوى التي لا يجوز للطاقة الضريبية أن تتجاوزها، وإلا أثرت سلبيا على عمليات الإنتاج والتوزيع والأسعار، وحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار وقد تغذى عمليات التهرب الضريبي.

وفي هذا الإطار يرى زكي (1989) أن النظام الضريبي يعتبر أحد «وليس كل» عناصر النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، وبالتالي فإن تطوير هذا النظام، والرقي به إلى مستوى المسئوليات والوظائف التي يجب أن يؤديها في مجال تعبئتها للموارد وزيادتها وتحسين كفاءة الأداء المالي.

2-4 جانب الإنفاق:

يتطلب جانب الإنفاق العديد من المعالجات والتي تدور في إعادة صياغة لأولوياته وربطه بمصادر الإيراد. وهذا ما يعني ترشيد الإنفاق. وليس القصد بهذا الترشيد نقص أو ضغط الإنفاق فإن ذلك يعارض ما تضطلع به الحكومة من دور في النشاط الاقتصادي والتنموي. ولعل ما قصد به هو كفاءة الإنفاق الحكومي. ويظهر على سطح النقاش مجموعة من الاعتبارات أهمها:

أ - ترشيد السلوك الاستهلاكي المظهري والبعد عن فلسفة الرفاهية والنمط الاستهلاكي البعيد عن الواقعية.

ب - تحسين إدارة المشاريع، وتأجيل الإنفاق على بعض البنود غير الملحة كالاستملاكات العامة واتباع سياسة جديدة للتوظف تعتمد على توجيه العمالة نحو القطاع الخاص للتخفيف عن باب الرواتب والأجور في الموازنة.

جـ - ضغط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري وبالتالي تحرير موارد سلعية وخدمية تعمل على تحقيق الأغراض الإنتاجية الضرورية.

د - مراجعة عناصر الدعم والتركيز على الدعم لأغراض الإنتاج وإعطاء أولوية لدعم السلع التي تشبع حاجات السلع الوسيطة.

هـ - مراجعة الإنفاق على الدفاع والتسليح، وتنمية الإنفاق الاستثماري.

و - زيادة مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل والاهتمام بتدريب العاملين لرفع الإنتاجية. وهذا ما يتفق ومطالب صندوق النقد الدولي المتعلقة بعلاج العجز بالموازنة الحكومية في إطار برامج التثبيت الاقتصادي.

وفي النهاية، فإن وسائل علاج العجز يجب أن تكون في إطار من رؤية متكاملة واستراتيجية مترابطة الأركان بدءا من تطوير شكل ومضمون الموازنة العامة وكونها ميزانية تخطيطية ترتبط بالخطة الإنمائية للدولة وتنويع مصادر الدخل وإدخال

بدائل للإيرادات النفطية وإعادة النظر في سياسة الإنفاق وترشيد ذلك الإنفاق وبما يرتبط بالإصلاح الإداري ودعم القطاع الخاص والاهتمام بمجال التصنيع وخاصة إذا ما جرى ذلك في إطار من التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

خاتمة

استهدف البحث دراسة وتحليل عجز الموازنة العامة في كل من الكويت ومصر. كما تناولت الدراسة تحليلا لأسباب ومصادر العجز في البلدين. ثم اختتم البحث بوضع تصور مقترح للتصدي لعجز الموازنة ومواجهته بأسلوب أكثر واقعية يتفق ومتطلبات السياسات والأهداف التنموية وفي إطار من السياسات التصحيحية والإصلاحية للاقتصاد المحلي.

وقد أظهر التحليل أن ظاهرة العجز في موازنة الحكومة بالكويت ترجع بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات الحكومية والتي تعتمد في جزء كبير منها على الإيرادات النفطية. كما يرجع العجز إلى نمط إعداد الموازنة في تضمين بنود معينة واستبعاد بنود أخرى. إلا أن الأخذ بمفهوم العجز الشامل أظهر تحقق فائض، بينما تبين أن عجز الموازنة العامة في مصر عجز هيكلي مزمن بل وأيضا متأصل لعدة عقود. كما تبين أن عجز الموازنة الاستثمارية يعتبر أحد مصادر العجز سواء في مصر أو الكويت رغم تحقق فائض في الموازنة الجارية في الثانية وعجز جار إلى جانب العجز الشامل والعجز الاستثماري في الأولى.

وقد لجأت الكويت في بداية ظهور العجز إلى السحب من الاحتياطي العام لتمويل العجز مما انعكس - مع عوامل أخرى - على تآكل الاستثمارات الخارجية، ثم لجأت إلى الاقتراض من السوق المحلية عن طريق أدوات الدين العام ابتداء من نوفمبر 1987 وإصدارات أذون الخزانة. أما عن تمويل العجز في مصر فقد جرى من خلال عدة مصادر ما بين السوق المحلية - وما نجم عنه من تفاقم حجم الدين العام - والسوق الدولية وما أسفر عن الانغماس في دائرة الديون الخارجية. وقد اتضح أن مواجهة العجز مسألة ليست هينة وليس الأمر مقصورا على عمليات التخفيض المحدودة في الإنفاق الحكومي، بل إن هناك حاجة لوضع سياسات اقتصادية ومالية لسنوات عديدة تؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة.

لقد أوضح البحث ضرورة النظر إلى الميزانية العامة بواقعية وشمولية وفق إطار جديد يضم جميع أوجه الإيرادات والمصروفات العامة. هذا الإطار لابد أن يرتكز أساساً إلى توجهات معينة وأهداف واضحة للسياسة المالية يجري

استخلاصها من استراتيجية طويلة الأجل لمختلف أوجه الإنفاق الحكومي تهدف إلى المحافظة على احتياطيات الدولة المالية. كذلك تتطلب توجهات السياسة المالية اعتبار الموازنة موازنة أداء وموازنة تخطيطية تعمل على الارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار جهود كل من الكويت ومصر لتحسين أوضاع ميزانيتيهما وحرصا على تقليص العجز، اتخذنا عددا من الإجراءات لخفض وترشيد النفقات العامة، وزيادة الموارد الحكومية وتحسين كفاءة الأداء المالي. وقد انعكس ذلك في برامج الإصلاح الإقتصادي وسياسات الإستقرار التي تبنتها حكومتا الدولتين بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاداتها بما يؤدي إلى رفع كفاءة إدارة وتخصيص الموارد. ومن أهم معالم هذه السياسات والبرامج ترشيد الدعم وتحسين نظام جباية الضرائب وزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لذلك فقد تمكنتا - بحسب التقديرات الأولية للميزانية الحكومية - من تقليص العجز المالي. ففي مصر، استمر الوضع المالي في التحسن عام 1993، حيث انخفض العجز إلى حوالي 1,6 مليار دولار (بأقل من نصف ما كان عليه في العام السابق) أي ما يقرب من 3,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : 86). وتعتبر خطوات ومحاولات ضبط الإنفاق، وتحسين الإيرادات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه الاقتصاد المصري مع مطلع التسعينيات مسئولة عن ذلك التحسن الحادث في معظم العجز في الموازنة الحكومية في مصر.

أما في الكويت، فقد أمكن خفض النفقات العامة بحوالي 37٪ عام 1993، وخاصة النفقات الجارية، وذلك في إطار توجهات الحكومة نحو خفض النفقات الاستثنائية ذات العلاقة بتكاليف حرب الخليج ومدفوعات الديون المستحقة على النظام المصرفي المحلي. وقد واصلت الحكومة سعيها نحو خفض الدعم المقدم لعدد من الخدمات العامة وترتيبات بيع أسهم الحكومة في عدد من الشركات العامة. وقد انخفض العجز في عام 1993 إلى أقل من 33٪ عما كان عليه في العام السابق، ليصل إلى حوالي 5 مليار دولار، أي حوالي 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994 : 87).

الهوامش

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (1994).

(2) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 1993 العدد الثلاثون ص 234، جدول رقم 201.

(3) أنظر رمزي رزكي، (1985).

(4) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988، 1994.

(6) وزارة التخطيط مرجع سابق.

(7) مركز الوطن للمعلومات والدراسات 1993/3/13.

(8) أنشيء هذا الحساب في عام 1976 بقانون رقم (106) بهدف تكوين احتياطي بديل للثروة النفطية.

(9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1988 مرجع سابق.

(10) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات المالية للحكومة، أعداد مختلفة.

(11) انظر سعد حافظ، (1986).
وكذلك دراسة الباحث حول قياس كفاءة الحجم في القطاع العام الصناعي في مصر (1993).

(12) انظر في الطاقة الضريبية والجهد الضريبي Please, 1971، Bird, 1976.

(13) انظر رمزي زكي، 1989.

(14) يعرف العجز الرسمي للحكومة بأنه زيادة النفقات الحكومية على الأبواب الخمسة للإنفاق مضافا إليها مخصصات حساب احتياطي الأجيال القادمة وزيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية على الإيرادات النفطية وغير النفطية غير متضمن عوائد استثمارات الاحتياطي المالي للحكومة.

(15) بنك الكويت المركزي، 1992.

(16) بلغ معدل نمو الإنفاق على الجهاز الإداري والحكومي خلال نفس الفترة حوالي 13٪، الدفاع 19٪، والدعم 7٪.

(17) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، 1992.

(18) بنك الكويت المركزي، 1992.

(19) المرجع السابق.

(20) مركز الوطن للمعلومات والدراسات، انهيار الاستثمارات نزيف دائم، العدد 51، 1993/3/31.

(21) بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي 1990-1992، مرجع سابق.

(22) المرجع السابق.

(23) انظر ونيس عبد العال، (1993).

(24) إحصاءات الحسابات القومية، الكويت، البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية، القاهرة.

المصادر العربية

البنك الأهلي المصري

1993 النشرة الاقتصادية، القاهرة، (أعداد مختلفة).

البنك المركزي المصري

1994 التقرير السنوي، القاهرة، (أعداد مختلفة).

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

1993 القاهرة، (أعداد مختلفة).

بنك الكويت المركزي

1994 التقرير السنوي، الكويت، (أعداد مختلفة).

رمزي زكي

1985 دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

1989 عجز الموازنة العامة في العالم الثالث بين رؤية النقديين ورؤية أنصار التنمية المستقلة، ندوة عجز الموازنة العامة للدولة، الأسباب والنتائج وطرق المواجهة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

سعد حافظ

1986 «دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر منذ الحرب العالمية الثانية»، دراسة مقدمة لندوة دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية في مصر منذ الحرب العالمية الثانية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد الاقتصاد الكلي تونس 23-25 أبريل 1986.

1989 عجز الموازنة العامة في مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

صندوق النقد العربي

1994 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (أعداد مختلفة).

وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاءات

المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت، (أعداد مختلفة).

وزارة المالية
1989 البيان المالي والإحصائي، 1994/93، الكويت.
ونيس فرج عبد العال
1993 «قياس كفاءة الحجم في القطاع الصناعي العام في مصر: دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر»، مجلة كلية التجارة، جامعة المنوفية، القاهرة. «آفاق جديدة» السنة الرابعة العدد الرابع، ص 69-108.

المصادر الأجنبيه

Bahi. R.W.
1971 A Regression Approach to Tax Effort and Tax Ratio Analysis, IMF Staff papers, November.
Bird, R.M.
1976 «Assessing Tax Preformance in Developing Countries, Finanzarch-iv», vol. 34, No.2.
Chelliah, R.J.,
1977 Tax Ratios and Tax Effort in Developing Countries IMF staff papers, March.
Mussgrave, R., and Mussgrave, p.
1989 Public Finance in Theory and Practice, London, New york.
Please, Cf. S.,
1971 Moblizing internal Resources Through Taxation, in E.E. Robinson (ed.) Develoing The Thrid World: Experience of the 1960's, Cambridge University Press, Cambridge.

استلام البحث: فبراير 1995
إجازة البحث: سبتمبر 1995

Government Budget Deficit in Kuwait and Egypt; Causes and Remedies: a Comparative Study

Wanis Abdel Aal
Kuwait University

The paper investigates and analyses the governmental budget deficit in both Kuwait and Egypt, and examines the causes leading to it in both countries.

The findings show that the budget deficit in Kuwait is mainly the result of the deterioration of the largely oil-dependent government revenues.

One further cause of budget deficit in Kuwait is the way the budget is designed, whereby some items are included and others are missing on an arbitrary basis. Additionally, capital budgetary deficit is another source of government deficit in both Kuwait and Egypt.

To finance the deficit, the government in Kuwait had to draw on its general reserves. This resulted in the erosion of the countries overseas investments. As a further remedial measure, the government has also borrowed from the domestic financial market, starting November 1987.

The analysis illustrated the problem resulting from the dependence of Kuwait on oil revenues as a unique source of income, which makes it vulnerable to external markets conditions.